{قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم ألاّ نعبد إلا الله}

المرجعية والدين والمجتمع والدولة

عبد الرحمان السالمي

يخاطبُ القرآن الكريم أهل الكتاب من اليهود والنصارى (وَمَنْ هم في حُكْمهم) بشأن اللقاء على أربعة أُسُس تشكّل (الكلمة السواء): وحدانية الله، والمساواة بين الناس في أصْل الخَلْق وفي الحقوق والواجبات، ورفض التسلط والاستعباد، والتزام جانب المُسالمة والمُوادعة والخُلُق الحميد إن لم يكن اللقاء على الأساسين الأولين مقبولاً. وبذلك فإنّ القرآن إنما يقول بأخلاقٍ عالميةٍ، أي بقيمٍ يمكن أن يتلاقى عليها البشرُ على اختلاف أديانهم ومشاربهم وأوطانهم ومصالحهم. وفي المبادئ المطلوبة فإنّ مبدأ الوحدانية لله، ليس إقراراً لحقيقةٍ يتفقُ عليها أهل الديانات السماوية وحسْب؛ بل هو الأساس الأخلاقي للمبادئ التي تأتي من بعد. فوحدانيتُهُ -عزَّ وجلَّ- تعني أنه الخالقُ وحده، وأنه الضامنُ وحده لاستمرار الخليقة وعُمران العالم.

ثم إنّ وحدةَ الخالق، تقتضي طبعاً وحدةَ الخليقة. فالناسُ سواسيةٌ كأسنان المشط، كما يقول رسول الله -صلواتُ الله وسلامُهُ عليه- تفسيراً لقوله -تعالى-: (خلقكم من نفسٍ واحدةٍ وخلق منها زوجَها). وهذه الوحدةُ في القيمة الإنسانية، تقتضي تساوياً في الحقوق والواجبات. وهي الضروريات التي اعتبرِ الفقهاء المسلمون أنه ما أنزلت الشرائع السماوية إلاّ لحفظها من أجل استمرار العالم، عالم بَني البشر؛ وهي: حق النفس، وحقّ العقل، وحقّ الدين، وحق النسْل، وحقُّ الملْك. البشر يتساوَون في الحاجة إليها، وفي استحقاقها. ولو تأمَلْنا فيها لوجدْنا فيها فهماً وتوازُناً نادرَي المثال. فحقُ النفس أو الحياة يعني أنّ هذا الكائن الإنسانيَّ، وبغضّ النظر عن لونه وعرقه ودينه ودرجة تقدُّمه، هو مساوٍ لأي فردٍ آخَر باعتباره مخلوقاً لله، مصون الدم، مُعاناً على استمرار الحياة وازدهارها. وحقُّ العقل، وهو التمييز الأساسيُّ للإنسان عن سائر الكائنات المُشاهَدة، يعني الاستحقاق والتكليف. الاستحقاق أن تُتاح الوسائلُ الكفيلة بالتنمية والإمداد باعتبار أنّ القوة العقلية لدى سائر البشر واحدة، وهي قابلة للتطوير، وحقيقةُ الصَون والاحترام. وقد أراد بعض المفكرين المحدثين (الطاهر بن عاشور) أن يضيف إلى حقّ العقل وبعده: حقّ الحرية. لكنّ الحقيقة أنّ مبدأ العقل، يتضمن مبدأ الحرية، إذ ما معنى العقل إنّ لم يكن المرءُ حراً في شخصه، وحراً في تفكيره. بل إنّ العقل لن يستطيع أن يؤدّي مهامَّه على الوجه الأكمل إن لم يكن الإنسانُ حراً لجهتي جسده وفكره. فالعقل لا يعني أن يدبّر الإنسان

شؤونَه المادية وحسْب؛ بل يعني أيضاً حرية الاختيار من الناحيتين الفردية والجماعية. ويتضح ذلك تماماً عندما نتأمَّل المبدأ الثالث أو الضرورة الثالثة: حقّ الدين، أي حقُّ الإنسان في أن يكونَ له دين، أي عقيدة تنتظم بها وعليها حياته، ويفترق بها عن الكائنات الأُخرى بالتسامي الخُلُقي كما أفترق عنها بالتعقُّل المتجاوز للحاجات المادية المباشرة. وفي الواقع فإنّ حقَّ الدين لا يُتَصوَّرُ إلاّ بالعقل. ومن هنا جاءت القاعدة الفقهية: إذا أخذ ما وهب أسقط ما أوجب. فالمجنون أو فاقدُ الذاكرة، غير القادر على التفكير، ليس مكلَّفاً بإقامة الأحكام الشرعية، لأنه بفقد العقل، فقد أيضاً القدرة على الاختيار الحرّ، وعلى الانتظام الأخلاقي السامي، الذي يتطلبه الدين. أمّا الضرورتان الأخيرتان (النَسْل والتملُّك) فهما تسيران إلى انتظام الإنسان في مجتمعٍ معيَّنٍ، وحقّه في هذا الانتظام، وفي التمتع بعلاقاتٍ عَلَنيةٍ وشرعية من ضمن احتياجاته، وقبل ذلك من ضمن إنسانيته. وقد أظهرتْنا هذه الضرورات القرآنية والفقهية على قضايا ومُشكلات كانت وقت نزول القرآن وحتى الأزمنة الحديثة في علم الله. إذ جاءت مذاهب فلسفيةٌ وعقائد أنكرت على الأفراد حقوق التملُّك، كما ظهرت نزعاتٌ فضّلت العلاقات غير الشرعية على العلاقات الأخلاقية الشرعية.

ولأمرٍ ما جاء طلب عدم اتخاذ الأرباب بعد الدعوة لعدم الشرْك. فأولئك الذين يتخلَّون عن ذاك المبدأ السامي، مبدأ الوحدانية، إنما يتخلَّون في الحقيقة عن اعتقاد وممارسة مبدأ المساواة بين البشر. ذلك أنَّ الشرْك بالله -عزّ وجلّ- في العبادة والتوجُّه، يستتبع بسهولةٍ تجاهُل أصْل الخَلْق، فيحصُل التعالي والاسترباب اعتقاداً أو ممارسة. وقد شهد التاريخ الإنساني في شتىٍ مراحله نوعين من أنواع الطغيان: **الطغيان** الناجم عن **اعتقاد الأفضلية** في العرْق أو الخَلق أو القدرة أو المال، و**الطغيان** الناجم عن **شهوات السلطة والتسلُّط**. وإذا كانت عهود اعتبار إنسانٍ ما نفسَه إلهاً أو بمثابة الإله ودعوة الناس لعبادته قد زالت؛ فإنّ هناك أُناساً وأفكاراً وممارِسات تتضمن التعالي على بني البشر، وهي نزعاتُ ربوبيةٍ، وشرْكٌ خفي؛ وإن يكن في عالم الإنسَان.

إنّ هذا الخطابَ الإلهيَّ يضعُ المرجعية العليا لبني البشر ضمن منظومةٍ أخلاقيةٍ كبرى، ذات مبادئ، يستطيع سائرُ بني البشر على اختلاف أجناسهم ومواقعهم وأديانهم أن ينضووا تحتها أو يضعوا أنْفُسَهُمْ في سياقها. إنه لا يطلبُ منهم اعتناق الإسلام بالقوة، بل يدعوهم للالتقاء مع المسلمين ضمنِ هذه العموميات البشرية والإنسانية ذات المعنى الأخلاقي الكبير، والتي لا يستقيمُ عالم البشر بدونها؛ مبادئ المساواة والحرية والعدالة ورفض التسلّط والطغيان. وهو لا يكتفي بالدعوة لهذه المحاورة البينية (بيننا وبينكم وعلى قدم المساواة)؛ بل ويطمئنُهُم إلى أنهم إن أعرضوا عن المشاركة في هذه المنظومة الخالصة لصالحهم؛ فإنّ المسلمين سيظلون ملتزمين بها تُجاهَهُم، أي أنهم لن يتسلطوا على الآخرين، ولن يعتقدوا أنهم أفضل منهم بسبب إيمانهم بوحدانية الله، أو قوتهم وقُدرتهم. والمعروف من أسباب نزول الآيات الثلاث، ومنها آية (الكلمة السواء) إنّ ذلك كان في حَدَث مجيء وفد نجران إلى رسول الله (ص)، وهم لم يقبلوا دعوتَه للإسلام؛ لكنه -صلَّى

الله عليه وسلم- ما ردَّهُم بُعنفٍ ولا تغيرت معاملتَهُ لهم، وقد عادوا إلى بلادهم، واستمروا في ممارسة دينهم ومصالحهم، في ظلّ سلطة الإسلام ودولته.

ولم تكن ممارساتُ المسلمين مجتمعاتٍ ودولاً عبر التاريخ مبرَّأةً من الخطأ والخطل. لكنَّ تلك المجتمعات التي وقعت فيها تلك الأخطاء الكثيرة، ما ارتكبت رذيلة التفرقة العنصرية، أو التسلُّط على الناس باسم التفوق الأخلاقي أو العقلي. ذلك أنّ مرجعية الوحدانية هي مرجعيةٌ أخلاقيةٌ كبرى، والمؤمنون بها حقاً لا يقعون في شراك العنصرية أو الاسترباب.

****